وزارة المـالية

قرار رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠١٥

وزيـر المـالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ؛

وعلى قـرار رئيس الجـمـهـورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعـادة تنظيم وزارة المـاليـة والمصالح التابعة لها ؛

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

تكلف وحدة السـيـاسات المـاليـة الكليـة بالتنسـيق مع قطاع الموازنة العـامـة للدولة بإعداد مشروع موازنة المواطن وعرضها علينا للاعتماد خلال موعد أقصاه نهاية الربع الأول من السنة المالية .

(المـادة الثـانيـة)

يجب أن تتضـمن موازنة المواطن بيانات مبسطة عن التعريف بالموازنة العامة للدولة وأهم بنودها وأحكامهـا ، وبصـفـة خـاصـة ، إيرادات الموازنة العـامـة للدولة ومصـروفـاتهـا بحسب كل من التقسيم الاقتصادى والوظيفى والإدارى ، وبصفة خاصة مصروفات التعليم والصحة ، ومصروفات تمويل أهم البرامج الاجتماعية والطاقة ، وأهم خطوات الإصلاح الهيكلى وإنجازات موازنة العام السابق ، وأهم ملامح موازنة العام المالى الجارى وخطوات الإصلاح الاقتصادى المزمع تنفيذها ، وأهم ملامح الرؤية المستقبلية لوضع الاقتصاد المصرى خلال الخمس سنوات القادمة ، بالإضافة إلى الدور الرقابى للمواطن فى ترشيد الإنفاق العام .

(المادة الثالثة)

يتولى قطاع مكتب الوزير نشر موازنة المواطن فور اعتمادها على الموقع الإلكترونى للوزارة ، كما يتولى طباعة عدد مناسب منها فى شكل كتيبات لتوزيعها على من يطلبها من المواطنين والجهات المعنية .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الإدارات المختصة - كل فيما يخصه - تنفيذه .

صدر فى ٢٠١٥/١١/٢

وزير المالية

هانى قدرى دميان